http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1514) السنة السادسة - السبت (23) ايار 2009

استعدادا للانتخابات المقبلة

اشتداد التنافس لتشكيل تحالفات سياسية جديدة

بغداد/المدى

وفق الموعد الذي حددته المحكمة الاتحادية فان الانتخابات النيابية ستجري في الثلاثين من كانون الثاني المقبل،ومايؤكد ذلك اعلان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق عن استعدادها وجاهزيتها فنيا واداريا ولوجستيا لاجراء انتخابات مجلس النواب وفق الموعد الذي حددته المحكمة الاتحادية. وتزامنا مع اعلان الموعد انطلقت الاحزاب والكتل باتجاه حوارات واجتماعات مكثفة غايتها تحالفات وتكتلات سياسية جديدة،وهو اتجاه متوقع لما افرزته نتائج الانتخابات المحلية الاخيرة.

ففي الوقت الذي يجري الشيخ همام حمودي القيادي في الائتلاف الموحد والمجلس الأعلى الإسلامي، مباحثاته مع كتل الائتلاف من اجل تفعيله؛ استعدادا للانتخابات النيابية المقبلة، أكد التيار الصدري، أن مسألة العودة إلى الائتلاف، لا تزال قيد الدراسة من قبل القيادات العليا في التيار، فيما توقع قيادي بالمجلس الأعلى صعوبات في إقناع المنسحبين من الائتلاف بالعودة إليه. وأكد المكتب الإعلامي لهمام حمودي في تصريحات اعلاميةأن العديد من كتل الائتلاف الحالي رحبت بفكرة زعيم الائتلاف الموحد عبد العزيز الحكيم، الداعية إلى تفعيل وإعادة الائتلاف إلى الساحة السياسية خلال الانتخابات المقبلة، موضحاً، أن حزب الدعوة كان أول المرحبين بالفكرة، حيث تخلل الاجتماع الأول، الذي جمعهم مع حمودي ردود فعل ايجابية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى التيار الصدري وحزب الفضيلة، اللذين رحبا بالفكرة وأبديا استعدادا للحوار في هذا الخصوص.

وحول الانفتاح على باقي القوى، أكد المكتب أن المرحلة الأولى تتمحور في تفعيل الائتلاف الحالي، والمرحلة الثانية توسيع الائتلاف من خلال فتح المجال أمام القوى والشخصيات للانضمام إليه، وهو أمر أشارت إليه قيادة الائتلاف أكثر من مرة بان أبوابه مفتوحة أمام الجميع. بحسب المكتب،لكن القيادي في حزب الدعوة الإسلامية علي الأديب قال: إن عودة الحزب إلى الائتلاف العراقي الموحد مرهونة بضمه لحزب الفضيلة والتيار والصدري.. مبيناً أن قاعدة حزبه تؤهله لترؤس الائتلاف.

وأضاف الأديب، لوكالة (آكانيوز) أن ضم حزب الفضيلة الإسلامي والتيار والصدري إلى الائتلاف يمثل أيضاً ضمانة للحفاظ على وحدة الائتلاف في الانتخابات المقبلة.. مشيراً إلى أن إعادة كتلة الائتلاف إلى سابق عهدها يتوجب ان تتم بوجود مكوناتها كافة والسماح بدخول مكونات جديدة من باقي أطياف الشعب العراقي.وأوضح أن الكتلة يتوجب أن تنفتح على الجميع وهو أمر ضروري لوجودها السياسي.

وبشأن اشتراط حزب الدعوة تزعم الكتلة قال لا اعتقد أن الحزب اشترط ذلك.. مستدركاً ولو فعل فأن قاعدته الشعبية تسمح بذلك.

وكان سياسيون في المجلس الأعلى الإسلامي بينوا في وقت سابق أن محاولات المجلس إعادة تشكيل كتلة الائتلاف اصطدمت بشروط حزب الدعوة لضم كتلتي الفضيلة والصدر ومطالبته بتزعم كتلة الائتلاف بدلا من المجلس.

يذكر أن زعيم الائتلاف عبد العزيز الحكيم أعلن في وقت سابق عن تفويضه للشيخ همام حمودي الذي يعد من القياديين البارزين في المجلس الأعلى الإسلامي، التباحث مع بقية الكتل لإعادة تشكيل الائتلاف استعدادا للانتخابات المقبلة.

من جانبها، لفتت النائبة عن التيار الصدري، وعضوة المكتب السياسي أسماء الموسوي، إلى أن التيار يعد أول القوى الذي تمت مفاتحته بشأن العودة إلى الائتلاف، مؤكدة في تصريحات اعلامية أن أسباب خروجنا من الائتلاف كانت على أساس تعديل برنامجه، وعندما وجدنا أن هناك خللاً خلال التطبيق فضلنا الخروج منه، مشيرة إلى أن الدعوة لا تزال قيد الدراسة من قبل القيادات العليا في التيار، وهنا اقصد السيد مقتدى الصدر، سيما أن هناك رأيين، الأول للهيئة السياسية، والآخر للتيار الصدري ككتلة، وبالتالي فان أمر العودة لم يحسم إلى الآن. وفي سياق متصل،قال نائب رئيس قائمة التحالف الكردستاني سعدي البرزنجي إن أبواب القائمة مفتوحة للتحالف من الأطراف السياسية العراقية التي تأخذ بالاعتبار حقوق الكرد ومطالبهم المشروعة.

وأضاف البرزنجي لوكالة كردستان للأنباء اول امس الخميس أن قائمة التحالف الكردستاني لم تباشر بعد بالحوار مع أي طرف سياسي لتشكيل التحالفات. مشيراً إلى أن التحالف على استعداد للحوار مع أي طرف يود التفاهم معه بشأن للانتخابات المقبلة شريطة أن تأخذ مثل هذه الأطراف، مطالبنا وحقوقنا المشروعة بعين الاعتبار.

وحول الحوار بين حزب الدعوة والتحالف الكردستاني، وما إذا كان سيؤدي إلى تشكيل ائتلاف بين الطرفين، قال النائب عن حزب الدعوة سامي العسكري، إن هناك رغبة مشتركة بين الطرفين في حل المسائل العالقة، ولا يمكن القفز على هذه المشكلات باعتبارها أساسية، وبالتالي لا يمكن أن أتوقع أن يكون هناك ائتلاف، ما لم تحل تلك المشاكل، مشيراً إلى أن الحوارات الأخيرة تأتي لحلحلة هذه المشاكل، ونأمل في أن تساعد على التوصل إلى حلها، للتمكن بعدها من بحث الائتلاف بين الطرفين.

وبشان الحوارات الجارية بين الكتل السياسية اكد العسكري في تصريحات اعلامية أن هناك اتجاهين للحوار، الأول الذي يتحدث عنه الشيخ همام حمودي يتجه نحو لملمة الائتلاف السابق بما في ذلك عودة التيار الصدري وحزب الفضيلة إليه، أما الاتجاه الآخر والذي يتحدث عنه رئيس الوزراء نوري المالكي، فيتجه نحو السعي إلى تشكيل ائتلاف وطني أوسع، لا يستثني الائتلاف الحالي، ولكن لا يقتصر عليه، من خلال الاتفاق على ثوابت معينة من اجل الانضمام إليه. وحول أهم الثوابت التي يؤكد عليها الاتجاه الثاني من الحوار، ذكر العسكري، أن الثابت الأول أن يكون الائتلاف وطنيا لا يعتمد على الطائفية أو المذهب، بل يعتمد على إشراك جميع شرائح المجتمع، أما الثاني، فهو التأكيد على وحدة العراق، وعدم التفريط به من خلال تقسيمه، وكذلك الالتزام بحكومة مركزية قوية مع الإبقاء على صلاحيات المحافظات وفق ما نص عليه الدستور، بالإضافة إلى أن تكون العلاقة مع الكتل مبنية وفق الدستور ومصلحة العراق، وليس المصالح الثنائية والاثنية. وعن مطالب المجلس الأعلى بالفيدرالية وصلاحيات مجالس المحافظات، التي كانت موضع خلاف مع حزب الدعوة، أكد النائب عن الائتلاف الموحد، أن هذه تعد نقاطا خلافية بين الطرفين، وبالتالي فان الأمر متروك للمجلس الأعلى، فإذا أعادوا النظر بموقفهم على ضوء نتائج الانتخابات، التي جرت مؤخراً بالتأكيد سيكون هناك مجال اكبر للحوار من اجل المشاركة في الائتلاف الموسع، أما إذا بقوا متمسكين بموقفهم فإنهم أحرار بقراراتهم. لكنه عاد وأكد، أنه لا يمكن القبول بالائتلاف إلا وفق الثوابت التي تم تقديمها.

تقرير رسمي : ٢٣ ٪ من سكان العراق تحت مستوى خط الفقر

بغداد / وكالات

كشف تقرير أعده الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، عن خط الفقر وملامحه في العراق أن ما نسبته ٢٣ في المائة من سكان العراق يقعون في دائرة الفقر وأن هذه النسبة تزداد في الريف العراقي أكثر مما هي عليه في المدن.

وأضاف الجهاز في التقرير أن قياس حجم الفقر يمثل نسبة الأفراد الذين يقعون تحت مستوى خط الفقر، أي الأشخاص الذين لا يستطيعون تأمين حاجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية".

وذكر التقرير أن متوسط انفاق الفرد الحقيقي في عموم العراق يبلغ ١٢٧ ألف دينار شهريا ووفقا للتقرير فان هذا يختلف من الريف إلى المدينة.

وأشار التقرير إلى أن الفقر يتركز في الريف العراقي بنحو أعلى من الحضر في مختلف المحافظات في مستوى كل من حجم الفقر وفجوة الفقر (عمقه) ففي حين يعد أكثر من ٤٠ في المائة من سكان بعض المحافظات من الفقراء وفي المقدمة منها المثنى وبابل وصلاح الدين فان نسبة الفقر في محافظات كردستان العراق أقل بكثير مقارنة بالمحافظات العراقية الأخرى وخاصة الجنوبية، وبلغ معدل الفقر في عموم العراق ٢٣٪.

وطالبت وزارة التخطيط والتعاون الانمائي بضرورة تنفيذ مشاريع ستراتيجية عملاقة لامتصاص البطالة بين صفوف الشباب في المحافظات وأنها بحاجة إلى مشاريع ستراتيجية تسهم في تقليل نسبها في بغداد والمحافظات وبالتالي امتصاص اعداد العاطلين عن العمل الذين تجاوزت نسبتهم بحسب آخر احصائية ١٥٪ وهم من شريحة الشباب، وأن هذه المشاريع يجب أن تتركز في جانب الخدمات العامة والمشاريع التنموية والتي هي حاجة العديد من المحافظات.

وخلص الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في تقريره، أن هذه المؤشرات المهمة قد تكون قاعدة مهمة ومنطلقا لبناء السياسات واتخاذ القرارات التي تستهدف رفع مستوى معيشة الفرد والأسرة العراقية، خاصة أن العراق يمتلك من الموارد والقدرات مايؤهله لتجاوز كل خطوط الفقر والإنتقال إلى مرحلة الرفاهية بشكل سريع.

وهذا نتاج طبيعي للظروف التي مرت على المجتمع العراقي من سنوات طويلة من الحروب والويلات وعدم الإستقرار من جميع النواحي الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، والتي لعبت دورا مهما في بروز مشاكل عديدة ومتنوعة لايزال المجتمع العراقي يعاني منها أو من آثارها إلى يومنا هذا، ومن هذه المخلفات إنتشار ظاهرة الفقر وإستفحالها بصورة كبيرة، حيث إنتكست المستويات المعاشية للعائلة العراقية وخاصة في فترة الحصار الإقتصادي بعدما كانت العائلة تتمتع بشيء من الرفاهية والمستوى الإقتصادي الجيد وخاصة في أوساط الطبقة الوسطى في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وإستمرت معدلات الفقر في تزايد مستمر بسبب تعرض البلاد للحروب و الحصار واخيرا الى الفساد الاداري والمالي بالاضافة الى انهيار البنى التحتية وازياد عدد العاطلين.

مديرة شبكة الحماية الاجتماعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ليلى كاظم تحيل ارتفاع معدلات الفقر في بغداد إلى الحروب التي طالت العراق والى التفكك الأسري.

وأوضحت، أن نسبة الفقر هذه متأتية مما خلفته الحروب التي خاضها العراق وظواهر التفكك الأسري، موضحة بأن مدينة الصدر هي اكبر المناطق وأكثرها فقرا في بغداد، تليها مناطق الحرية والشعلة في جانب الكرخ. وتقول ليلى بأن العراق لديه واحدة من أكبر شبكات الرعاية الاجتماعية، مبينة أن ما يقارب من مليون عائلة مشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، منها ١٨٠ ألف أسرة في بغداد. وفي مدينة الصدر وحدها تم شمول (٢٥) ألف أسرة. وتواصل كاظم مبينة بأن تخصيصات شبكة الحماية الاجتماعية لعام ٢٠٠٧ بلغت ٩٢٠ مليار دينار عراقي من ضمنها مناطق إقليم كردستان.

وأضافت، أعطينا مبلغ ١٢٠ ألف دينار للأسر الفقيرة المتكونة من خمسة أطفال فما فوق، وكشفت مديرة الشبكة بأن هناك خطة لمنح قروض صغيرة للمواطنين، إضافة إلى تشغيل ١٨ ألف عاطل في مشروع القروض الصغيرة موضحة، أن لجنة خاصة قد شكلت في وزارة العمل لغرض التخفيف من مستوى الفقر بالعراق.

أختصاصيون وباحثون اعتبروا ظاهرة الفقر جزءا من ترسبات المنظومة الاجتماعية التي ترشحت خلال الفترات السابقة التي أجهزت على الطبقة الوسطى، وأن، تداعيات الفقر جزء من منظومة التفكك الاجتماعي التي أصابت المجتمع العراقي خلال الحروب التي عاشها، والتي ذهب ضحيتها الكثير من أرباب العائلات، إضافة إلى ما خلفه الإرهاب اليوم من دمار مماثل. مؤكدين أن المجتمع العراقي بحاجة إلى تأهيل جاد يخضع لبرامج تحد من ظواهر الفقر المدقع التي أصابت بعض العائلات وحرمت العديد من الأبناء فرص التعلم والوعي وخلقت منهم جيلا أميا.محذرين من الخطر الكبير الذي يجب على الحكومة أن تعي وتتصدى لمجرياته لأنه يمثل في الغد وبالا وعائقا عن بناء المجتمع.

حاثين الحكومة على أن تنظر بعين واقعية ومشاهدات ميدانية لحالات الفقر وأن تسعى جاهدة إلى تقليص الطبقة الفقيرة والاعتناء بالطبقة الوسطى.

وبعد مرور ست سنوات على سقوط النظام فإن بعض التحسنات قد طرأت على المستوى المعاشي للفرد العراقي وخاصة بعض الموظفين الذين تم تعديل رواتبهم وتحسينها، إلا أنه ماتزال هنالك فئآت كبيرة من المجتمع العراقي تعاني من سطوة الفقر والجوع والحرمان، وعزا الخبير الاقتصادي اسماعيل غيث كبة اهم اسباب ذلك الى:

أولاً : بروز ظاهرة التهجير الطائفي والذي شمل عدداً كبيراً من العوائل العراقية من شتى الطوائف وفي مناطق مختلفة من العراق تسبب ذلك بمعاناة كبيرة وقاسية لتلك العوائل، وبالتالي زيادة نسبة الفقر وذلك لأن أغلب العوائل الهاربة من العنف الطائفي الذي حصد الكثير من أبناء البلد تركوا كل مايملكونه من أموال ومساكن وحاجيات ومصادر للعيش وفروا بأنفسهم وأهاليهم خشية على البقية الباقية منهم من القتل، فإستوطنوا بذلك الخيام التي نصبت لهم في الأماكن المقفرة من ضواحي المدن بعيدين عن كل مصادر الخدمات ومستلزمات العيش مما أوجد كوارث إنسانية تتهدد تلك العوائل.

ثانياً : إنتشار الجهل والأمية الذي شمل قطاعات واسعة من الشباب والنساء الذين تركوا الدراسة لغرض إكمال الخدمة العسكرية والولوج في ميدان العمل بالنسبة للشباب وعدم القدرة على تغطية تكاليف الدراسة بالنسبة للفتيات، وكذلك سيادة النظرة الخاطئة من عدم جدوى الدراسة ونيل الشهادات العلمية مما أفرز العديد من الشباب الذين لايمتلكون الشهادات العلمية التي تمكنهم من الحصول على الوظائف وتأمين مصادر العيش لهم ولعوائلهم.

ثالثاً : تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي الذي بات يزعزع كيان الدولة من النواحي الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، والتي تتمثل بالإختلاسات الضخمة التي تأخذ من المال العام وتذهب إلى الحسابات الشخصية للمسؤولين الحكوميين، وبالتالي تركز الأموال الضخمة في أيدي فئة قليلة من المجتمع، وحرمان الأكثرية من الناس من الخدمات الضرورية من الماء والكهرباء والمشتقات النفطية على أنواعها وبالتالي إثقال كاهل المواطن العراقي في سبيل الحصول على تلك المستلزمات بأسعار باهظة مما أضاف أعباءً جديدة الى أعبائه كأعتماد أغلب العوائل على كهرباء المولدات وشراء المشتقات النفطية بأعلى الأثمان.

رابعاً : الرواتب الضخمة التي يتمتع بها المسؤولون الحكوميون ونواب البرلمان بالإضافة إلى المبالغ الكبيرة التي تصرف على الحمايات الشخصية لهم وتكاليف الإيفادات التي أخذت حيزاً كبيرا من الميزانية العراقية، في حين يعاني الكثير من موظفي دوائر الدولة والمؤسسات الحكومية كالمعلمين على سبيل المثال من قلة الرواتب وعدم كفايتها لسد حاجات عوائلهم.

خامساً : تركيز الحكومة العراقية الذي بات منصباً على النواحي الأمنية والعسكرية الذي دعى إلى إهمال المشاكل الإقتصادية التي يعاني منها المجتمع من غلاء الأسعار بصورة عامة وصعوبة الحصول على الوظائف، وكذلك أنهيار الصناعة الوطنية الذي أصاب الكثير من المصانع و المعامل بالشلل نتيجة منافسة الكثير من البضائع الأجنبية التي غزت الأسواق العراقية.

هذه وغيرها من الأسباب أدت إلى زيادة نسبة الفقر في العراق، وتحتاج هذه الظاهرة لغرض علاجها والحد منها إلى تضافر الجهود من قبل المسؤولين الحكوميين وتعاونهم في سبيل ذلك والعمل بجد ومصداقية في سبيل إيجاد حلول ناجعة لها،ويشير كبة الى جملة من الحلول التي ينبغي على الأجهزة التنفيذية في الحكومة أن تقوم بها ومنها الامور التالية:

اولا: إعادة تأهيل الشرائح الإجتماعية التي حرمت من فرص التعليم ووقعت فريسة للجهل والأمية وذلك لغرض نيل فرص العمل المناسبة.

ثانيا: العمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي الذي إستشرى في المؤسسات الحكومية عن طريق تعزيز دور مؤسسات مكافحة الفساد في العراق ألا وهي هيئة النزاهة العامة وديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتشين العموميين في الوزارات المختلفة ودعم منظمات المجتمع المدني التي تعمل في هذا السياق.

ثالثا : تفعيل قانون الضمان الإجتماعي والإهتمام بالفئات الإجتماعية المحرومة من مصادر العيش الجيدة كالأيتام والأرامل والمعوقين والمشردين وغيرهم ممن هم بحاجة إلى المساعدة لكي يعيشوا حياة كريمة.

مدينة السياحة والزراعة

(سُرّ مَنْ رأى) تصبو لاسترداد عافيتها

بغداد / شينخوا

على الرغم من التحسن الأمني الكبير الذي تشهده مدينة سامراء إلا أن الوضع العام فيها لا يزال هشاً بسبب المظاهر العسكرية التي تنتشر فيها بقوة، فضلاً عن إغلاق معظم شوارعها الرئيسة وهو ما أكده محمود احمد خلف قائمقام القضاء .. مضيفاً أن «الوضع الأمني أثر كثيراً على عمليات إعادة الاعمار وتقديم الخدمات للمواطن. واوضح القائمقام في تصريحات للصحفيين اول امس الخميس إن مدينة سامراء بحاجة الى استثمارات هائلة لاعادة اعمار البنى التحتية فيها، والتي وصلت الى مرحلة انتهاء الصلاحية منذ زمن بعيد دون ان يسعى أي طرف الى اعادة بنائها واعمارها.

وأشاد في هذا الصدد بسعي الحكومة لرد الاعتبار الى سامراء من خلال توقيع ثلاث مذكرات تفاهم مؤخرا مع منظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) لإعادة تأهيل ملوية سامراء الشهيرة، والآثار المحيطة بها، التي بنيت في زمن الخليفة العباسي المعتصم عام ٢٢١ للهجرة (٩٠٠ ميلادية)، متوقعا ان تنشط السياحة في المدينة المحاطة بعشرات القصور القديمة في حال تنفيذ هذا المشروع .

وتعيش مدينة سامراء هذه الايام في انتظار رد الاعتبار لها سواء من قبل الحكومة العراقية أو رجال الأعمال والمستثمرين من خلال إقامة المشروعات بها للنهوض بواقع تلك المدينة التاريخية .حيث تعيش سامراء واقعا مأساويا منذ احتلال العراق في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣، كما انها كانت وحتى وقت قريب مسرحا لعمليات قتالية بين أطراف متعددة، وهو ما دفع مختصين عراقيين ورجال اعمال إلى بحث سبل النهوض بالمدينة والاستثمار فيها.وكانت الاوضاع قد تدهورت في المدينة وفي العراق عموما بعد قيام مسلحين بتدمير قبتي ضريحي الامامين علي الهادي وابنه الحسن العسكري في ٢٢شباط عام ٢٠٠٦، وهو ما منع تنفيذ المشاريع التي خصصتها محافظة صلاح الدين لسامراء لتجاوز أزماتها الخدمية.

من جانبه، دعا جوهر الفحل رئيس هيئة الاستثمار في محافظة صلاح الدين رجال الاعمال في سامراء إلى الاستفادة من التسهيلات والضمانات الكبيرة التي أعطاها قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ للمستثمر المحلي بشكل أكبر من الاجنبي،وطالب الفحل في مؤتمر عقده في مبنى المجلس البلدي في سامراء بحضور فريق الاعمار في السفارة الامريكية بالعراق، أصحاب رؤوس الاموال بالبدء بمشاريع صغيرة لتنشيط حركة الاستثمار من جهة، وتشغيل الايدي العاملة من جهة اخرى . وأكد ان المستثمر الخارجي لن يدخل الى السوق العراقية اذا لم يبادر المستثمرون من ابناء البلد بالبدء بمشاريع تمنح المستثمر الخارجي الاطمئنان لدخول السوق العراقية.

من جهته، قال عمر محمد حسن رئيس المجلس البلدي في سامراء إن المدينة تضم العديد من نقاط القوة التي تجعلها بيئة استثمارية ناجحة، ومنها الزراعة والصناعة، وإعادة تأهيل المواقع الاثرية، الى جانب السياحة الدينية التي ستكون الرافد الاول لبناء المدينة وجميع مدن محافظة صلاح الدين.

وبحسب دراسة أجراها رجل الاعمال المهندس سعد جعفر، فان دخول السائحين الى سامراء وتشغيل مرافقها يمكن ان يوفر خمسة الاف فرصة عمل، مما سيدر دخلا يصل الى خمسة ملايين دولار يوميا ستنقل المدينة الى حالة الازدهار الاقتصادي خلال مدة قصيرة.

وكان وفد من مجلس محافظة صلاح الدين قد التقى رئيس البرلمان اياد السامرائي وقدم له تقريرا عن الواقع الخدمي والأمني في المحافظة، معربا عن تطلعه إلى تفعيل عمل هيئة الاستثمار المحلية بقصد تعزيز وتطوير اقتصاد المحافظة. وتعد مدينة سامراء (١١٠ كم شمال العاصمة بغداد) كبرى مدن محافظة صلاح الدين ، من الأماكن المقدسة عند المسلمين لوجود مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري فيها، وهو واحد من أربعة مراقد رئيسة في العراق، وشيدت المراقد فيها خلال القرنين العاشر والحادي عشر ميلادي ، وقد تجاوز عدد الوافدين إليها المليوني زائر حسب مصادر رسمية في المدينة. كما تعد المدينة من المدن الاثرية في العراق ومن المناطق الأكثر نشاطا في المجال الزراعي، وتكاد لوحدها أن تسد حاجة العراقيين من المحاصيل الزراعية الصيفية الرئيسة في هذا الوقت من السنة بالرغم من التدمير الذي حل بالبنية الزراعية إبان أعمال العنف التي شهدتها المنطقة وهجرة العديد من الفلاحين لمناطقهم التي سيطر عليها المسلحون.